

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 14-17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2022/5-C/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 30 سبتمبر/أيلول 2022
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي

للفترة من يوليو/تموز 2022 إلى يونيو/حزيران 2023

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد L. Hoffmann

مدير المراجعة الخارجية

بريد إلكتروني: extauditor.lhoffmann@wfp.org



B u n d e s
rechnungshof

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي
للفترة من يوليو/تموز 2022 إلى يونيو/حزيران 2023

جدول المحتويات

4	أولاً- تمهيد
4	ثانياً- الولاية والمسؤوليات
4	ثالثاً- هدف المراجعة ونطاقها
5	رابعاً- تقارير المراجعة والجدول الزمني
6	خامساً- مجالات المراجعة
8	الملحق الأول
9	الملحق الثاني

أولاً- تمهيد

عَيّن المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، بموجب قراره EB.2/4/2021، المؤرخ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني (Bundesrechnungshof) مراجعاً خارجياً للقيام بمراجعة حسابات البرنامج لمدة ست سنوات للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028 وفقاً للمادة 1-14 من النظام المالي للبرنامج.

ونعرض في هذه الوثيقة خطة عملنا السنوية لمراجعة الحسابات للدورة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2023 التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي للعلم.

ثانياً- الولاية والمسؤوليات

ترد ولاية مراجع الحسابات الخارجي في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي للبرنامج وملحقه. وتشمل اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي الدعوة إلى تقديم الطلبات، إلى جانب عرض خدمات مراجع الحسابات الخارجي - ولا سيما العرض التقني المفصّل.

وتتمثل مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي في إجراء مراجعة للحسابات وفقاً للمعايير الموحدة لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووفقاً للاختصاصات الإضافية المبينة في ملحق النظام المالي للبرنامج (المادة 3-14 من النظام المالي). ويجوز لمراجع الحسابات الخارجي إبداء ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة البرنامج وتسييره بصفة عامة (المادة 4-14 من النظام المالي).

والمدير التنفيذي للبرنامج مسؤول مسؤولية كاملة أمام المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالإدارة المالية لأنشطة البرنامج ويخضع لمسؤولته (المادة 3-1 من النظام المالي). ويُقدم المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي كشوفاً مالية سنوية بشأن أموال البرنامج، بما في ذلك صناديقه وحساباته (المادة 1-13 من النظام المالي) للموافقة عليها. ويُصدق المدير التنفيذي على الكشوف المالية ويقدمها، في موعد أقصاه 31 مارس/آذار التالي لنهاية كل فترة مالية، إلى مراجع الحسابات الخارجي لفحصها وإبداء الرأي بشأنها (المادة 3-13 من النظام المالي). وتُعد الكشوف المالية للبرنامج وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المادة 1-13 من النظام المالي). وتقع على المدير التنفيذي المسؤولية عن وضع ضوابط داخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقق، لكفالة استخدام موارد البرنامج بفعالية وبكفاءة، وحماية أصوله.

ووفقاً لملحق النظام المالي للبرنامج، يتعيّن على المدير التنفيذي أن يكفل لمراجع الحسابات الخارجي والعاملين معه حرية الاطلاع، في جميع الأوقات المناسبة، على جميع دفاتر الحسابات والسجلات والوثائق الأخرى التي يرى مراجع الحسابات الخارجي أنها ضرورية للقيام بالمراجعة.

ثالثاً- هدف المراجعة ونطاقها

المراجعة المالية

من خلال مراجعتنا المالية، سنقيّم ما إذا كانت الكشوف المالية للبرنامج تُعبر بأمانة عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول من عام 2022 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وما إذا كانت أُعدت وفقاً للمبادئ التوجيهية والسياسات المحاسبية ذات الصلة المطبقة على النحو الذي يتسق مع ما كان مطبقاً في الفترة المالية السابقة.

ونحن نقوم بتخطيط وإعداد وإجراء مراجعتنا وتقديم تقرير عنها وفقاً للمعايير المقبولة دولياً. وتُطبق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وإطار التصريحات المهنية الخاص بالمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

وتُلمزنا المعايير الدولية لمراجعة الحسابات بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والحصول على تأكيدات معقولة بأن الكشوف المالية خالية من أي بيانات غير صحيحة مادياً¹. ونمتثل للمتطلبات الأخلاقية المحددة في المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات².

وتقع المسؤولية الرئيسية عن منع التدليس وكشفه على عاتق المكلفين بإدارة الكيان وتسييره. وتشمل الرقابة التي يُجريها المكلفون بالإدارة النظر في إمكانية تجاوز الضوابط أو أي تأثير غير ملائم آخر على عملية الإبلاغ المالي. وبالنظر إلى القيود المتأصلة في مراجعة الحسابات، يكمن الخطر الذي لا يمكن تجنبه في احتمال عدم الكشف عن بعض البيانات غير الصحيحة المادية في الكشوف المالية، حتى وإن كانت المراجعة قد خططت ونُفذت على الوجه السليم وفقاً للمعايير المحاسبية لمراجعة الحسابات³.

وتُطبق نهجا في المراجعة على أساس المخاطر⁴. ونأخذ في الحسبان تقييم سلفنا الذي رأى فيه أن بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج تنطوي على قدر كبير من المخاطر المتأصلة بسبب طبيعة عمليات البرنامج الرئيسية ومواقعها، وهيكله المتمسم بقدر كبير من اللامركزية، مما يعطي للمسؤولين على المستوى القطري قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي.

وسنقيم مواطن القوة والضعف في الضوابط في النظم المالية للبرنامج لتحديد احتمالات حدوث أخطاء جوهرية. وسنساعدنا نتائج هذا التقييم للمخاطر على تحديد مستوى أدلة المراجعة اللازمة لدعم رأي مراجع الحسابات، وتركيز الجهود على معالجة المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، وتحسين فعالية اختبار المراجعة من حيث التكلفة.

مراجعة الأداء

سنجري مراجعتين لأداء جوانب إدارة البرنامج وتسييره. وسنركز هاتان المراجعتان على الاقتصاد والكفاءة والفعالية بما يتماشى مع المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات⁵.

رابعاً- تقارير المراجعة والجدول الزمني

سنقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2023 تقريراً عن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج لعام 2022، بما في ذلك رأي مراجع الحسابات، وتقريرين عن مراجعة الأداء.

وسنقوم بزيارة مقر البرنامج مرتين في إطار المراجعة الشاملة للكشوف المالية:

• من 10 إلى 21 أكتوبر/تشرين الأول 2022،

• من 14 فبراير/شباط إلى 4 مارس/آذار 2023.

وسنشكل أيضاً الزيارات إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية جزءاً من المراجعة المالية.

وفيما يتعلق بالمادة 13-3 من النظام المالي التي تُعرّف تصديق المدير التنفيذي بأنه بداية مراجعة الكشوف المالية وتكوين رأي، فإننا نواصل المراجعة المالية بعد تاريخ التصديق ما دامت ضرورية لممارسة حكمنا المهني لتكوين رأينا على أسس متينة.

وسيتّم إجراء عمليتي مراجعة الأداء أساساً في مقر البرنامج فيما بين أكتوبر/تشرين الأول 2022 وفبراير/شباط 2023. وستستكملان بزيارات إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

¹ المعيار 200 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات "الهدف العام لمراجع الحسابات المستقل، وإجراء مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات".

² المعيار 130 من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمعيار 140 إدارة الجودة للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

³ المعيار 240 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات "مسؤولية مراجع الحسابات المتعلقة بالتدليس في مراجعة الكشوف المالية".

⁴ المعيار 315 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات "تحديد وتقييم مخاطر البيانات غير الصحيحة المادية من خلال فهم الكيان وبيئته".

⁵ المعيار 300 من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات "مبادئ مراجعة الأداء" والمعيار 3000 "معيار مراجعة الأداء".

خامسا- مجالات المراجعة

المراجعة المالية

أجرينا تحليلا أوليا لبيئة الرقابة الداخلية في البرنامج. ويبين التحليل أن بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج تتطوي على قدر كبير من المخاطر المتأصلة بسبب عمليات البرنامج في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى هيكل يتسم بقدر كبير من اللامركزية يمنح المديرين على المستوى القطري درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي.

واستنادا إلى تقييمنا الأولي للمخاطر، نزمع التركيز على مجالات المراجعة التالية:

- التحويلات القائمة على النقد الموزعة؛
- إدارة الشركاء المتعاونين؛
- قوائم الجرد وتوزيع السلع الغذائية؛
- استحقاقات الموظفين؛
- إثبات المساهمات الطوعية.

وفي هذه المجالات، سنجري اختبارات موضوعية واختبارات للضوابط. وبصرف النظر عن مجالات التركيز، سترجع جميع البنود المادية.

ويعتمد البرنامج اعتمادا كبيرا على نظم المعلومات. ويتسم نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ونجز 2) بأهميته الكبيرة في حفظ السجلات المحاسبية وإعداد الكشوف المالية.

وسنحدد إجراءات المراجعة والتأكدات المطلوبة بشأن فئات المعاملات وأرصدة الحسابات للسنة المالية 2022 وفي نهاية عام 2022. وفيما يتعلق ببعض المخاطر، قد نحكم بأن من غير الممكن أو من غير العملي الحصول على أدلة مراجعة كافية مناسبة من خلال الإجراءات الموضوعية فقط. وترتبط الضوابط التي يفرضها البرنامج على هذه المخاطر بمراجعة الحسابات، وسنقوم بلورة فهمنا لتلك الضوابط.

وسنفهم الطريقة التي يضع بها البرنامج تقديراته المحاسبية، ولا سيما في مجال الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين المستندة إلى افتراضات اكتوارية. وسنركز على هذه الالتزامات وسنتواصل مع الخبير الاكتواري بشأنها.

مراجعة الأداء

كما أشرنا أعلاه، سنجري عمليتين لمراجعة الأداء، إحداهما بشأن خدمات الدعم الإداري والأخرى بشأن إدارة الوقود. ويعرض الملحق الأول قائمة بمجالات مراجعات الأداء السابقة فيما بين عامي 2016 و2021.

خدمات الدعم الإداري

تؤدي خدمات الدعم الإداري دورا رئيسيا في الأنشطة التنظيمية والتشغيلية للبرنامج. وتشمل خدمات الدعم الإداري في هذه المراجعة الخدمات الإدارية والخدمات المشتركة، مثل إدارة المعلومات والتكنولوجيا، وخدمات المشتريات. وهي تغطي أيضا إدارة الموارد البشرية التي تتسم بأهميتها الكبيرة لعمل البرنامج في البلدان التي يعمل فيها. والهدف من هذه المراجعة هو تقييم ما إذا كانت خدمات الدعم الإداري التي يقدمها البرنامج كفيلة بتحقيق الفعالية والاقتصاد والكفاءة.

وفيما يلي أسئلة المراجعة الرئيسية:

- ما هي القواعد المطبقة على خدمات الدعم الإداري؟
- هل تُنفذ خدمات الدعم الإداري وفقا لهذه القواعد؟
- هل نُظّم تكنولوجيا المعلومات مناسبة لدعم هذه الخدمات؟
- هل يُقدم مقر البرنامج الخدمات التي تحتاج إليها المكاتب القطرية؟
- هل تدعم المكاتب الإقليمية المكاتب القطرية بحسب ما تقتضيه الحاجة؟
- كيف يرصد مقر البرنامج السلطات المفوضة للمكاتب القطرية في مجال خدمات الدعم الإداري؟

إدارة العقود

تعتمد عمليات المكاتب القطرية على توافر العقود. وفي ضوء التحديات الراهنة، من الضروري تنفيذ عملية فعالة لإدارة العقود، إلى جانب القواعد المناسبة والتوجيه والدعم من خلال نُظّم تكنولوجيا المعلومات.

وفيما يلي أسئلة المراجعة الرئيسية:

- الإطار التنظيمي: ما هي السياسات الاستراتيجية والقواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية لإدارة العقود.
- إمدادات العقود: كيف يضمن البرنامج إمدادات العقود المناسبة؟ وكيف يتم اختيار موردي العقود؟ وما نوع العقود التي يستخدمها البرنامج؟ وهل تُوفّر العقود المعايير الدنيا والمستويات المقبولة من الجودة والاستدامة البيئية؟
- الرصد والضوابط: كيف يرصد البرنامج استهلاك العقود؟ وكيف تُدار مخزونات العقود؟ وهل نُظّم تكنولوجيا المعلومات مناسبة لإدارة العقود؟ وكيف يمنع البرنامج حدوث مخالفات؟ وكيف يدير البرنامج مخاطر أسعار العقود؟

الزيارات الميدانية

تُنفذ المكاتب القطرية ولاية البرنامج من خلال تقديم المساعدة الغذائية والاستجابة للأزمات. ويعمل أكثر من 87 في المائة من موظفي البرنامج في المكاتب القطرية. ولذلك فإن الزيارات إلى المكاتب القطرية حاسمة الأهمية لمراجعتنا للحسابات. ومعاييرنا لزيارة المكاتب القطرية هي تقييمنا الأولي للمخاطر المالية، وحجم الميزانية، ووقت آخر زيارة أجراها مراجع الحسابات الخارجي.

ويعمل البرنامج في كثير من البلدان لا تكون فيها الأوضاع الأمنية مستقرة. ويتفاقم ذلك بسبب جائحة كوفيد-19. وفي ضوء هذه المخاطر، قد يكون من المستصوب إلغاء الزيارات المقررة بالفعل.

وترد في الملحق الثاني قائمة بالمكاتب القطرية التي نعزم زيارتها في دورة المراجعة الحالية.

الملحق الأول

مواضيع مراجعات الأداء المختارة للسنة المالية 2022 وملخص مواضيع المراجعة المختارة للسنوات السابقة

2022	2021-2016
<ul style="list-style-type: none"> • خدمات الدعم الإداري • إدارة الوقود 	<ul style="list-style-type: none"> • استعراض اللامركزية • التغييرات في الموارد البشرية • الخسائر المتصلة بالإمدادات الغذائية • زيادة الموارد أثناء عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ • ميزانيات الحوافز القطرية • منع التدليس وكشفه والمعاقبة عليه • خدمات النقل الجوي • حافظة العقارات • المبادرات المؤسسية الحاسمة • إدارة المعلومات المتعلقة بالمستفيدين • الرقابة الإدارية • الشركاء المتعاونون

الملحق الثاني

المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التي ستجري زيارتها لأغراض المراجعات للسنة المالية 2022

• القاهرة	المكتب الإقليمي
• جوهانسبرغ	
• مصر	المكاتب القطرية
• الأردن	
• لبنان	
• ملاوي	
• موزامبيق	
• تنزانيا	
• زمبابوي	